

Distr.: General
4 January 2022
Arabic
Original: English

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام

أولا – المقدمة

1 – مدَّد مجلس الأمن بموجب قراره 2584 (2021) ولاية بعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة) حتى 30 حزيران/يونيه 2022، وطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً كل ثلاثة أشـهر عن تنفيذ ذلك القرار. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسـية التي شـهدتها مالي منذ صدور التقرير السابق (S/2021/844)، المؤرخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

ثانيا – التطورات الرئيسية

2 – خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت السـلطات الانتقالية جهودها لتنفيذ برنامجها السـياسـي، اسـتنادا إلى خطة الحكومة الانتقالية، ولا سـيما الإصـلاحات الانتخابية، وإنشـاء هيئة واحدة معنية بإدارة الانتخابات، وإجراء حوار وطني واسـع النطاق بشـأن الإصـلاح (المنتدى الوطني لإعادة التأسـيس) بهدف وضـع الأسـاس للإصـلاحات السـياسـية والمؤسـسـية. وقد جرت هذه المبادرات على خلفية تباين الآراء بين الحكومة الانتقالية في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الجدول الزمني للانتقال السياسي، بما في ذلك إجراء انتخابات تشـريعية ورئاسـية بحلول شـباط/فبراير 2022 بمناسـبة انتهاء الفترة الانتقالية، فضـلا عن تدهور الحالة الأمنية. ولم يحرز سوى تقدم محدود في تنفيذ اتفاق السـلام والمصـالحة في مالي، في حين تواصلت الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة بقيادة سياسية في وسط مالي.

ألف – الانتقال السياسي والإصلاحات والانتخابات

3 – خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، ظل أصـحاب المصـلحة السـياسـيون منقسـمين بشـأن الجوانب الموضـوعية للمرحلة الانتقالية، ولا سـيما خطة الإصـلاح التي قدمتها الحكومة الانتقالية، والإصـلاحات الانتخابية، وإجراء الحوار الوطني بشأن الإصـلاح. ويُنظر إلى إجراء الحوار الوطني باعتباره عملية تشاورية مع أصـحاب المصـلحة الرئيسـيين من جميع شـرائح المجتمع تهدف إلى الشـروع في إصـلاحات سـياسـية





ومؤسسية لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات المتكررة في مالي. وأعربت عدة أحزاب وتجمعات وحركات سياسية عن تأييدها للسلطات الانتقالية وأكدت استعدادها للمشاركة في الحوار الوطني. وفي المقابل، واصل الائتلاف السياسي للأحزاب المعاد تنظيمها في إطار تبادل الأحزاب السياسية وإعادة تجميعها تحقيقًا لتحول ناجح في مالي، الذي يضم حلفاء الأغلبية الرئاسية السابقة، معارضته العلنية للعناصر الأساسية المدرجة في خطة السلطات الانتقالية. وعقب اجتماع الأحزاب الأعضاء في إطار التبادل مع رئيس الحكومة الانتقالية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر الإطار بيانًا أعلن فيه أن التجمع لن يشارك في الحوار الوطني نظرا لاضمحلال الثقة بين الحكومة الانتقالية والأحزاب السياسية. كما أن إطار التبادل، علاوة على ذلك، كرر تأكيد دعواته إلى التقيد بالإطار الزمني للفترة الانتقالية وتنظيم الانتخابات، وأعرب عن استعداده لدعم عملية انتقال تتكلل بالنجاح، غير أنه أشار إلى أنه لا يزال منفتحا للحوار مع السلطات الانتقالية.

4 - ودعما للسلطات الانتقالية والقوات المسلحة، نُظِّمت تظاهرات سلمية طوال شهر تشرين الأول/أكتوبر في عدة مدن، بما في ذلك باماكو وبوغوني وكايس وموبتي وسيفاري وسيكاسو. كما أعربت سائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، عن مواقفها: ففي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت منصة "سينيرجي 22"، وهي منصة تضم في عضويتها 22 منظمة من منظمات المجتمع المدني تشارك في رصد الانتخابات، عن قلقها إزاء الاستقطاب السياسي المتجذر بشأن المسائل المتعلقة بالإصلاحات الانتخابية؛ وأعرب الإمام محمود ديكو، في تجمع حاشد للصلاة نظمه في 28 تشرين الثاني/نوفمبر، عن قلقه إزاء المسار الانتقالي باعتباره عاملا يساهم في استمرار عزلة مالي، ودعا إلى تقارب جميع القوى الفاعلة في البلاد تحقيقًا لانتقال ناجح.

5 - وواصلت الحكومة الانتقالية استعداداتها لإجراء الحوار الوطني بشأن الإصلاح وفقا لجدول أعمالها. ففي 16 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس وزراء الحكومة الانتقالية مرسوما بتعيين 30 عضوا في اللجنة المنظمة للحوار الوطني، من بينهم 10 نساء (33,3 في المائة). وبموجب مرسوم آخر، وُقِّع في اليوم نفسه، عُيِّنت 18 شخصية عامة في الفريق الرفيع المستوى للحوار الموطني، من بينهم 7 نساء (38,9 في المائة). ويتوافق الهيكلان مع قانون تكافؤ الجنسين، كما يحظى المسؤولون المعينون باحترام مختلف الأطياف السياسية. وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على مشروع اختصاصات الحوار الوطني وجدوله الزمني. وقد أطلق رئيس الحكومة الانتقالية الفريق الرفيع المستوى رسميا في 26 تشرين الأول/أكتوبر وكلفه بالمهام التالية: (أ) إجراء مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة في المجالين السياسي والاجتماعي بهدف كفالة المشاركة الواسعة والدعوة إلى التوافق في الآراء؛ و (ب) تنفيذ برنامج عمل الحوار الوطني؛ و (ج) وضع خطة اتصال وتنفيذها ورصد تنفيذها؛ و (د) صياغة التقرير النهائي عن الحوار الوطني لتقديمه إلى رئيس الحكومة الانتقالية. وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، دشن رئيس وزراء الحكومة الانتقالية أعمال لجنة تنظيم الحوار الوطني.

6 - ونظرا لاستمرار الاستقطاب السياسي، شرعت السلطات الانتقالية، ولا سيما رئيس الوزراء ووزير إصلاح الدولة، في إجراء مشاورات مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة لحشد الدعم اللازم لخطة الحكومة، ولا سيما الحوار الوطني بشأن الإصلاح. وأجرى رئيس الحكومة الانتقالية أيضا مجموعة من المشاورات مع الأحزاب والتجمعات السياسية والنقابات العمالية والسلطات التقليدية والعرفية والدينية في الفترة من 12 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر. واستقبل رئيس المجلس الوطني الانتقالي في 23 تشرين الثاني/نوفمبر وفدا من المجلس الإسلامي الأعلى في مالي.

7 - وكان من المقرر أن يبدأ الحوار الوطني بشــأن الإصــــلاح على صـــعيد الدوائر والبلديات في 22 تشــرين الثاني/نوفمبر، وعلى الصــعيد الوطني في 21 كانون الأول/ديســمبر. غير أن الفريق الرفيع المستوى أصــدر في 22 تشـرين الثاني/نوفمبر بلاغا أعلن فيه أن إجراء الحوار الوطني سـيتأجل، بسـبب المشاورات الجارية، حتى إشعار آخر. وفي بيان صدر في 3 كانون الأول/ديسمبر، أعلن الفريق عن وضـع جدول زمني جديد للحوار الوطني، يبدأ في 11 كانون الأول/ديســمبر على صــعيد الدوائر، وفي 15 كانون الأول/ديسمبر على صعيد البلديات، ومن 27 إلى 30 كانون الأول/ديسمبر على الصعيد الوطني.

8 - ورغم بقاء حالة من عدم اليقين بشــأن الجدول الزمني الانتخابي، اتُّخذت بعض الخطوات من أجل تنظيم الانتخابات. ففي 24 تشــرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مجلس الوزراء مشــروعا لقانون الانتخابات ينص على ما يلي: (أ) إنشاء هيئة واحدة معنية بإدارة الانتخابات؛ و (ب) وضع خريطة انتخابية منقحة للانتخابات التشـريعية؛ و (ج) إصـلاح نظام التصـويت، بما في ذلك العمل بالتصـويت الإلكتروني، وكذلك وضـع نظام تمثيل نسبي خاص بالانتخابات البرلمانية؛ و (د) وضـع حد أقصـى للنفقات المتصـلة بالحملات ومراقبة تلك النفقات؛ و (هـ) الالتزام بنشر نتائج مراكز الاقتراع كل على حدة وبث عملية فرز الأصوات إلكترونيًا. وقدمت البعثة الدعم اللوجســتي لعملية التنقيح الســنوية لســجل الناخبين، التي بدأت في 1 تشــرين الأول/أكتوبر، وستستمر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك نشر المواد في المناطق الشمالية.

9 - وردا على اعتماد مشــروع القانون، دعا "إطار التبادل"، في بيان صــدر في 25 تشــرين الثاني/نوفمبر، الســلطات الانتقالية إلى ما يلي: (أ) العمل على تحقيق توافق الآراء، والشــمولية، والحياد لدى الحكومة؛ و (ب) احترام الأطر المعيارية للجماعة الاقتصــادية لدول غرب أفريقيا التي تمنع تعديل القوانين الانتخابية قبل ســتة أشــهر من موعد الانتخابات المقررة، إلا بموافقة أغلبية الأطراف الســياســية الفاعلة؛ و (ج) الامتثـال لنتـائج حلقـة العمـل التي نظمتهـا وزارة إدارة الأقـاليم واللامركزيـة، التي اختتمـت في 30 حزيران/يونيه، وأوصــــي فيها بالحفاظ على الهيكل الانتخابي القائم، على أن يُضـــفى عليه بعض التحسينات. ورحبت بعثة مراقبة الانتخابات في مالي والتحالف من أجل مراقبة الانتخابات في مالي بمشروع القانون الانتخابي الجديد، واقترحا في الوقت نفسه إدخال تحسينات على بعض جوانبه.

10 - وبدأت سلسلة من التحقيقات والإجراءات القانونية ضد بعض الأشخاص من مالي. ففي 26 تشرين الأول/أكتوبر، اعتُقل النائب الرابع لرئيس المجلس الوطني الانتقالي، بزعم نشـره تعليقات هدَّامة على وسـائل التواصـل الاجتماعي. وأصـدرت عدة أحزاب سـياسـية بيانات تندد بالاعتقال. ففي 4 تشـرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس قرارا يدعو إلى احترام حصــانته البرلمانية وإلى أن ترد المحكمة الدعوى ذات الصــلة. غير أن مرسـوما رئاسـيا صـدر في 9 تشـرين الثاني/نوفمبر عزله من منصـبه كعضـو في المجلس ورفع حصــانته البرلمانية. وقد أطلق سراحه من الاحتجاز ولكنه ينتظر المحاكمة حاليا. وفي 5 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المدعي العام للبلدية السادسة التابعة لمقاطعة باماكو بدء تحقيقات قضائية ضد ستة أفراد: خمسة مسؤولين سابقين في أمن الدولة والشرطة، والأمين العام السابق للرئاسـة في عهد رئيس الحكومة الانتقالية السـابق باه نداو. وتشـمل التهم الموجهة إليهم ادعاءات بالاتفاق الجنائي والتآمر ضـد الحكومة. وتجدر الإشـارة إلى أن رئيس الوزراء السابق سوميلو بوبيي مايغا والأمين العام السابق للرئاسة كاليلو دومبيا لا يزالان رهن الاحتجاز بســبب اتهامات بالفســاد تتعلق بشــراء طائرة رئاســية ومعدات عســكرية في ظل نظام الرئيس الســابق إبراهيم بوبكر كيتا.

المشاركة مع المجتمع الدولي

11 - لا يزال المجتمع الدولي يشارك بفعالية دعمًا لعملية الانتقال. ففي 17 تشرين الأول/أكتوبر، سافر رئيس غانا، نانا أكوفو - أدو، بصفته رئيسا لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى باماكو لعقد اجتماعات مع السلطات الانتقالية. وخلال محادثاته، عرضت السلطات التحديات التي تواجه البلد، لا سيما ضعف التواجد الحكومي خارج العاصمة والحالة الأمنية، وأولوياتها لكفالة إجراء الانتخابات في بيئة مواتية، وديمومة العودة إلى الحكم الدستوري. وأعلنت السلطات الانتقالية أن الجدول الزمني للانتخابات سيصدر في ختام الحوار الوطني بشأن الإصلاح. وكررت الحكومة تأكيد الرسائل ذاتها الموجهة إلى وفد مجلس الأمن الذي زار مالي يومي 23 و 24 تشرين الأول/أكتوبر. وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر، طردت السلطات الانتقالية الممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مالي من البلد بحجة ارتكابه "أفعالا تتعارض مع مركزه".

12 - وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورة استثنائية في أكرا، لمناقشة الحالة في مالي وغينيا. وقبل انعقاد مؤتمر القمة، أخطر رئيس الحكومة الانتقالية رسميا رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في شباط/فبراير 2022 على النحو المتوخى وطلب مهلة إضافية للإبلاغ عن موعد جديد. وأعرب مؤتمر القمة في بيانه الختامي عن أسفه لعدم إحراز تقدم في التحضير للانتخابات، بما في ذلك عدم وجود جدول زمني مفصل. وقرر فرض جزاءات محددة الأهداف، بأثر فوري، على معظم أعضاء السلطات الانتقالية وأُسَرهم وعلى المؤسسات الانتقالية الأخرى، في شكل حظر على السفر وتجميد للأصول المالية. ودعت الجماعةُ الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا الأممَ المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف إلى أن تحذوا حذوها. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وافق مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي على وضع إطار مخصص للتدابير التقييدية بشأن مالي. وفي وقت سابق، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسميًا في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، تعليق الامتيازات التجارية الممنوحة لمالي بموجب قانون تشجيع النمو والفرص في أفريقيا، اعتبارا من 1 كانون الثاني/يناير 2022.

13 - وأثارت نتائج مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ردود فعل متباينة بين الجهات السياسية صاحبة المصلحة في مالي. فقد أصدرت الحكومة الانتقالية بيانًا في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، ومما جاء فيه أنها: (أ) أعربت عن أسفها لقرارات السلطة، ورأت أنها لا تراعي بما فيه الكفاية تطلعات الشعب المالي وجهود السلطات الانتقالية؛ و (ب) أكدت مجددًا استعداد الحكومة الانتقالية لمواصلة الحوار مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ودعت الأحزاب السياسية التي تنتقد نهج السلطات الانتقالية إلى اتخاذ إجراءات لطمأنة الشركاء الدوليين والإقليميين والثنائيين. وانتقدت جهات فاعلة سياسية ومدنية أخرى نتائج القمة، مؤكدة احترام السيادة الوطنية والتحديات السائدة في البلاد.

14 - وفي الوقت نفسه، وعلى الصعيد الوطني، قام الممثل الخاص للأمين العام لمالي، مستخدما مساعيه الحميدة وكذلك من خلال لجنة المتابعة المحلية المؤلفة من الممثلين الخاصين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بإجراء مشاورات منتظمة مع السلطات الانتقالية والجهات الفاعلة السياسية وسائر الجهات صاحبة المصلحة، فضلا عن ممثلي السلك الدبلوماسي بهدف تعزيز الحوار واستكشاف السبل الكفيلة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات السياسية الرئيسية.

باء - اتفاق السلام والمصالحة في مالي

15 - على وجه العموم، أُحرز تقدم محدود في تنفيذ الاتفاق. وقد أدت زيادة التركيز على الانتقال السياسي إلى صرف الانتباه عن تنفيذه. ورغم الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريق الوساطة الدولية، فلم يُحرَز أي تقدم يتعلق بإدماج ما تبقى من المقاتلين السابقين البالغ عددهم 136 1 في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة. ورغم أن الحكومة الانتقالية أبدت رغبتها في المضي قدما، إلا أن كُلًا من تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف لم يقدما بعد القوائم التي تتضمن أسماء مقاتليهما، ما أدى إلى استمرار تأخر العملية. ورغم هذه التحديات، اتفقت الأطراف الموقعة، في أعقاب جهود المساعي الحميدة التي بذلها فريق الوساطة الدولية والممثل الخاص، على المضي قدما في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجال الاجتماعي والاقتصادي بدفعة أولية مؤلفة من 300 عنصر من كل منطقة. ولا تزال المفاوضات جارية لتنفيذ هذه المبادرات المكرسة لإعادة الإدماج.

16 - وفي تطور هام، أعلن وزير المصالحة الوطنية، العقيد إسماعيل واغيه، المكلف بتنفيذ الاتفاق، في الدورة الخامسة والأربعين للجنة متابعة الاتفاق المعقودة في باماكو في 5 تشرين الأول/أكتوبر، عن اعتزام الحكومة الانتقالية إدماج 000 13 من المقاتلين السابقين في القوات المسلحة وقوات الأمن، قبل نهاية عام 2021، وكذلك إدماج 000 13 مقاتل سابق آخر في غضون السنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. بيد أن التفاؤل الذي أوجده هذا الإعلان تضاءل عندما أعلنت اللجنة الاستراتيجية الدائمة في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهي ائتلاف أنشأته تنسيقية الحركات الأزوادية وجناح من الائتلاف في نيسان/أبريل، انسحابها من الإطار التشاوري القائم فيما بين الأطراف المالية، وهي آلية تهدف إلى مواصلة الحوار بين الأطراف الموقعة بين دورات اللجنة. وكان الدافع وراء هذا القرار هو الملاحظات التي أدلى بها العقيد واغيه، في اجتماع اللجنة، التي ذكر فيها أن الحكومة الانتقالية ليست جزءا من اللجنة الاستراتيجية الدائمة، وحث الشركاء الدوليين على الامتناع عن دعم الهيئة دون التشاور المسبق مع الحكومة الانتقالية.

17 - وفي ظل هذه الخلفية، شرعت اللجنة الاستراتيجية الدائمة، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر في جولة تشمل جميع المناطق الشمالية بهدف توعية السكان المحليين بضرورة التعايش السلمي. وفي استعراض للقوة، نشر التحالف قافلة من حوالي 200 مركبة للقيام بهذه الجولة. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر أيضا، أعلنت القوات المسلحة المالية عن بدء عملية تجنيد خاصة في المنطقتين الشمالية والوسطى تهدف إلى إدماج 000 2 من الأفراد الذين بحوزتهم أسلحة صالحة للخدمة في الجيش والحرس الوطني والدرك. وحتى الآن، سُجِّلَ نحو 440 شابا في أنسونغو، وغاو، وميناكا.

18 - ولم يطرأ أي تغير على إدراج النساء في آليات دعم تنفيذ الاتفاق ورصد هذا التنفيذ؛ إذ لم يبدأ بعدُ تعيين 15 امرأة أخرى. وعلاوة على ذلك، تجري مشاورات لإنشاء مرصد نسائي مستقل بغية تعزيز دور المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية. وتعزيزًا لمشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات السلام، أطلقت الحكومة الانتقالية في 28 تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، غرف عمليات المرأة بمشاركة 200 امرأة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتتيح آلية بناء السلام هذه حيزا ماديا وإطارا للعمل مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء والشباب، لتوفير الدعم في حالات العنف والتوتر والتوسط والتدخل فيها، ولا سيما أثناء الانتخابات، وتعزيز المساواة في الوصول إلى المرأة ومشاركتها في العمليات السياسية والانتخابية خلال الفترة الانتقالية. وأنشئت غرف عمليات المرأة على ذلك الغرار في

باماكو وسبع مناطق في جميع أنحاء مالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم في إنشاء المرصد النسائي المستقل.

19 - وفي خطوة إيجابية، ترأس وزير الاقتصاد والمالية، في 21 تشرين الأول/أكتوبر، حفل توقيع لبدء 16 مشروعا لصندوق التنمية المستدامة، تبلغ قيمتها أكثر من 65 مليون دولار (38 بليون فرنك غرب أفريقي). وشكل هذا الحدث خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ الباب الرابع من الاتفاق بشأن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية. وفي 21 تشرين الأول/أكتوبر أيضا، وقعت الحكومة الانتقالية في مالي ورؤساء المجالس الإقليمية، بما في ذلك السلطات الإقليمية المؤقتة، مذكرة التفاهم الأولى بشأن صرف 70 في المائة من الأموال الموافق عليها مسبقا (77 مليون دولار) للمشاريع التسعة التي تقودها السلطات المحلية في الشمال في إطار منطقة التنمية الشمالية. غير أن التأخير المستمر في تعيين أعضاء أمانة هذه المنطقة قد يؤدي إلى مزيد من التباطؤ في تنفيذ آلية الإبلاغ وفي الامتثال لقواعد الاشتراء العمومي، على النحو الذي طلبه وزير الاقتصاد والمالية.

الدعم من المجتمع الدولي

20 - بغية تهدئة هذه التوترات، دعت الجزائر، وزير المصالحة الوطنية وممثلي الحركات الموقعة إلى الجزائر العاصمة في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر، وبعد ذلك استأنفت اللجنة الاستراتيجية الدائمة مشاركتها في الإطار التشاوري بين الأطراف المالية. كما تواصل الممثل الخاص، إلى جانب أعضاء فريق الوساطة الدولية، مع الأطراف لتأكيد ضرورة التركيز على تنفيذ الاتفاق على جناح السرعة.

21 - وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الوساطة الدولية اجتماعا افتراضيا في إطار دعمه لجهود السلام في مالي. وفي بيانه الختامي، وفي جملة أمور، أكد عزمه على ممارسة سلطته التحكيمية، وشجع الأطراف الموقعة على الدخول في حوار بناء من أجل استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

22 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات الانتقالية من أجل وضع سياسة الأمن الوطني، وإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية، وما أعقب ذلك من إعادة نشر الوحدات المعاد تشكيلها إلى شمال مالي. وركز الدعم على أنشطة بناء القدرات، وإصلاح الهياكل الأساسية، وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية المتصلة بمسائل الأمن والدفاع.

جيم - التطورات الإقليمية

23 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الممثل الخاص مشاوراته مع أصحاب المصلحة الإقليميين والبلدان المجاورة المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، وتحديدا تشاد، والجزائر، والسنغال، وموريتانيا، والنيجر، لمناقشة مساهماتها في تحقيق السلام والاستقرار في مالي، بما في ذلك دعم العملية الانتقالية وتنفيذ الاتفاق. وفي السياق نفسه، أجرى ممثلي الخاص زيارة مشتركة إلى توغو مع الممثل السامي لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل. كما واصل إجراء مشاورات منتظمة مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وقوتها المشتركة بشأن الدعم الشامل لمالي والمسائل المحددة المتصلة بها طوال الفترة قيد الاستعراض. وتتعلق إحدى المسائل الرئيسية التي أثارتها الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة بولاية البعثة، التي اعتبروها غير كافية بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة. وقد اغتنم الممثل الخاص الفرصة لإطلاع محاوريه على خطة التكيف الجارية، والإشارة إلى أن

التحدي الرئيسي الذي يواجه بعثة الأمم المتحدة يتعلق بأوجه القصور في القدرات، التي يلزم معالجتها على وجه السرعة للتمكين من تنفيذ الولاية بشكل كامل. وواصلت بعثة الأمم المتحدة تعاونها مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة الفرعية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، شارك الممثل الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى السادس والثلاثين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في 15 تشرين الثاني/نوفمبر.

24 - وفي إطار إعادة تشكيل الوجود العسكري لفرنسا في منطقة الساحل، أغلقت القوات الفرنسية قاعدتيها في كيدال وأزاليت في شمال مالي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر وفي تمبكتو في 15 كانون الأول/ديسمبر.

دال - تحقيق الاستقرار وإعادة بسط سلطة الدولة في وسط مالي

25 - في المناطق الوسطى، اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار التحديات الأمنية المعقدة، والزيادة الملحوظة في التهديدات والهجمات من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة وتعقيدها، فضلا عن العنف الطائفي، وزيادة تعميق الأزمة المتعددة الأبعاد ذات التداعيات الخطيرة في مجالات الحوكمة، والشؤون الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، وحقوق الإنسان. وتواصلت أعمال العنف بين المجتمعات المحلية، ولا سيما في *دائرتيْ* جينيه ونيونو. وواصل الممثل الخاص العمل بانتظام مع السلطات الانتقالية بشأن تحقيق الاستقرار في المناطق الوسطى، وزار منطقة موبتي، بما فيها قرية أوغوساغو، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر.

26 - وشرعت السلطات الانتقالية في وضع استراتيجية موحدة شاملة بقيادة سياسية في وسط مالي، بتنسيق من الأمين الدائم للإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي بدعم متكامل من الأمم المتحدة. وإثر البعثة الميدانية الأولية إلى وسط مالي في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر، التي تألفت من حلقة عمل استغرقت ثلاثة أيام عقدت في موبتي، تلتها زيارتان استغرقت كل منهما يوما واحدا إلى باندياغارا ودوينتزا على التوالي، أجرى الأمين الدائم مشاورات مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من منطقتي سيغو وسان، اللتين كانتا تشكلان منطقة سيغو سابقا، في الفترة من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر في مدينة سيغو. وقد دُعيتْ إلى هذه المشاورات مجموعةٌ واسعة من المسؤولين الإقليميين والمحليين، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والجماعات النسائية والشبابية والأقلوية، وسائر أصحاب المصلحة. واستطلعت حلقات العمل المدخلات المقدمة من المشاركين بشأن مجموعة من الأولويات المواضيعية تتعلق بوضع استراتيجية منقحة لتحقيق الاستقرار في وسط مالي من خلال معالجة التحديات القائمة، في مجالات منها الأمن، والحوكمة، والتنمية، والمساعدة الإنسانية. وتواصل بعثة الأمم المتحدة دعم السلطات الانتقالية في هذه العملية.

27 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة دعمها لهياكل الإطار السياسي لإدارة الأزمة في وسط مالي، بما في ذلك أمانته الدائمة. وواصلت أيضا تنفيذ مشاريع الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المناطق. وقد أنجزت ما مجموعه 10 مشاريع وبدأت في تنفيذ 15 مشروعا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركزت هذه المشاريع على التدريب المهني، وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية، والأنشطة المدرة للدخل، والإنارة والأمن، والزراعة، ونظم المياه العاملة بالطاقة الشمسية، وتربية الماشية.

تعزيز المصالحة

28 - في 8 تشرين الأول/أكتوبر، وَقَّعت على اتفاق للمصالحة المحلية قريتا أوغوساغو بيليه وأوغوساغو دوغون، حيث شُنَّ هجومان كبيران في 2019 و 2020، أسفرا عن مقتل 192 مدنيا، كما وقعت ذلك الاتفاق 10 قرى أخرى تابعة لبيليه ودوغون تقع في بلديتيْ بانكاس وديمبال. وينص الاتفاق على حرية تنقل الأشخاص والبضائع، واستئناف الأنشطة الزراعية والرعوية، واستغلال الموارد الطبيعية دون عوائق، فضلا عن الوصول إلى الأسواق والمرافق الصحية وغيرها من الخدمات. وقد دعم هذه العملية الفريق الإقليمي لدعم المصالحة وبعثةُ الأمم المتحدة، بسبل منها تحديدًا جهود الوساطة والمصالحة التي تبذل منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى جانب نشر قاعدة عمليات مؤقتة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في أوغوساغو. ونتيجة لذلك، استأنف قادة مجتمع أوغوساغو المحلي زياراتهم المتبادلة وبدأت المجتمعات المحلية تتحرك بحرية للاضطلاع بالأنشطة الزراعية والرعوية. وقد أعيدت الماشية التي سُرقت في هجوم سابق على قرية ديمبال، كما يجري العمل على إعادة بناء المساكن في قرى شعب الفولاني المهجورة تمهيدًا لعودة المشردين داخليا. بيد أن الحالة لا تزال هشة، حيث يتوقف النجاح النهائي لجهود تحقيق الاستقرار الجارية على مجموعة من العوامل، بما في ذلك الديناميات المشتركة بين الطوائف عبر الحدود.

إعادة بسط سلطة الدولة

29 - في 31 تشرين الأول/أكتوبر، كان 73 في المائة من رؤساء البلديات، و 93 في المائة من حكام المقاطعات، و 19 في المائة من نواب حكام المقاطعات موجودين بالفعل في المناطق الوسطى. وتبين هذه الأرقام انخفاضا طفيفا في وجود رؤساء البلديات (من 78 في المائة)، وزيادة طفيفة في وجود حكام المقاطعات (من 80 في المائة) وفي وجود نواب حكام المقاطعات (من 20 في المائة) منذ أيار/مايو. غير أن الاختلافات بين المقاطعات كبيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نُشر جميع رؤساء البلديات باستثناء رئيس بلدية واحد في منطقتي سيغو وسان، اللتين كانتا تشكلان سابقا منطقة سيغو، في حين لم يكن هناك سوى نحو 50 في المائة منهم في منطقة موبتي السابقة، التي تتألف من مناطق باندياغارا ودوينتزا وموبتي. ويُلاحظ الاتجاه نفسه لدى نواب حكام المقاطعات، حيث كان 28 في المائة منهم موجودين في منطقة سيغو السابقة في تشرين الأول/أكتوبر، بينما لم يكن هناك سوى 12 في المائة في منطقة موبتي السابقة.

30 - وعلى الرغم من الحالة الأمنية غير المستقرة في المنطقة، بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤيدان معا تحويل نظام قاضي الصلح (محكمة من قاض واحد) في جينيه إلى محكمة ابتدائية لكفالة تقسيم المسؤوليات بين المدعي العام والقاضييْن.

مكافحة الإفلات من العقاب

31 - في 18 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع الممثل الخاص بوزير العدل في سياق متابعة قرار مجلس الأمن 2589 (2021) لمناقشة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام، وحث الحكومة الانتقالية على اتخاذ مزيد من الخطوات لمحاسبة الذين يهاجمون موظفي البعثة وأماكن عملها.

ثالثا – التطورات الأمنية الرئيسية

32 – في الفترة بين 1 تشرين الأول/أكتوبر و 15 كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 324 هجوماً على المدنيين، ما يشكِّل انخفاضا مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي شُنَّ خلالها 326 هجومًا. وقد أسفرت الهجمات الأخيرة عن مقتل 80 مدنياً وإصابة 95 آخرين بجروح، واختطاف 90 آخرين.

33 – ورغم انخفاض العدد الإجمالي للحوادث التي وقعت ضد المدنيين، تشير ثلاثة اتجاهات إلى حدوث تحولات هامة في البيئة الأمنية العامة. أولًا، لم تتلق البعثة سوى تقارير قليلة عن حوادث مؤكدة بوقوع أعمال عنف أو تهديدات بارتكاب أعمال عنف في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة بصورة فعلية على الرغم من الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ما يشير إلى احتمال حدوث إكراه بدرجة كبيرة في تلك المناطق. ثانيًا، الحوادث الأمنية المبلغ عنها وقعت أساسا في المناطق التي تتنافس فيها جماعات مختلفة من أجل السيطرة إما ضد الجماعات المسلحة والميليشيات التابعة للدولة أو المجتمعات المحلية، كما هو الحال في مناطق بانداغارا، وسان، وسيغو، وكافة مقاطعة غورما، وطرق الوصول الاستراتيجية الرئيسية التي تحاول فيها العناصر المسلحة المتطرفة على ما يبدو فرض سيطرة فعلية. ثالثا، تشير اتجاهات الحوادث إلى استمرار انتقال الحوادث من وسط البلد إلى جنوبه، مع زيادة ملحوظة في الهجمات التي يشنها أفراد مسلحون مجهولو الهوية أو أعضاء في جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة في كوتيالا، وسان، وسيكاسو، فضلا عن تزايد التوتر الطائفي الذي يؤثر بشكل خاص على بلديتيْ ديابلي ودوغوفري في مقاطعة نيونو، بمنطقة سيغو.

34 – وهذا الانتشار للحوادث من المركز باتجاه الجنوب يعزى جزئيا إلى عدم وجود حضور قوي للدولة، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن المالية، في معظم المناطق الريفية الواقعة في وسط مالي، والذي يتجلى في التهديدات التي تشكلها الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة، ومناخ الخوف، وزيادة حالات إغلاق المدارس، وغياب الخدمات الأساسية والأنشطة الإنسانية. ولوحظ ازدياد استخدام الحظر أو أساليب الحصار، فضلا عن التدمير الاستراتيجي للهياكل الأساسية الحيوية، وأهمها الجسور ومنشآت الاتصالات السلكية واللاسلكية، واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي يبدو أنها أحد الأساليب الحربية المتعمدة لزيادة عزل المجتمعات المحلية.

35 – واستمر العنف على طول الخطوط الفاصلة بين الطوائف في المناطق الوسطى، ولا سيما في *دائرتيْ* جينيه، ونيونو. فقد أفيد عن وقوع اشتباك كبير بين الدوزو وجماعات متطرفة عنيفة في 20 تشرين الأول/أكتوبر في ماريبوغو، التابعة لبلدية جينيه، بمنطقة موبتي، ما أدى إلى تشريد جماعي وتدهور الأوضاع الإنسانية. وفي محاولة لكسر الحصار الذي فرضه المتطرفون، اشتبكت عناصر محلية من الدوزو، مدعومة بتعزيزات من *دائرتيْ* بانديا‌غارا ودجيني ومنطقتيْ سيغو وسان، مع عناصر مسلحة متطرفة مرتبطة بجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وأسفر الاشتباك عن مقتل ما لا يقل عن 12 عنصرًا من الدوزو وجرح 52 آخرين، ومحاصرة السكان بين الأطراف المتحاربة. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، هاجمت عناصر مسلحة يزعم انتماؤها إلى المتطرفين شاحنة كان على متنها عدد من التجار بالقرب من قرية سونغهو التابعة *لدائرة* ومنطقة بانديغارا. وأسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 30 مدنيا، من بينهم نساء وأطفال وجرح 18 آخرين. وتفيد التقارير بأن جميع الضحايا الذين تم التعرف عليهم ينتمون إلى قبيلة دوغون من قرى كوري – كوري، وفيكو، وسونغهو.

36 – وفي منطقة غاو، أفيد عن تصاعد في تحركات الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة الكبيرة، التي يبدو أنها تقترب تدريجيًا من بلدة أنسونغو، في حين يعتقد أن منطقة واتاغونا تشكل نقطة متقدمة للجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة التي تعمل على توسيع أنشطتها في المنطقة. وقد استجابت بعثة الأمم المتحدة لجميع مؤشرات الإنذار المبكر فقامت بإعادة نشر قواتها في الوقت المناسب لإظهار وجودها في المناطق الرئيسية المحيطة ببلدة و*دائرة* أنسونغو، رغم أن الافتقار المزمن إلى الأصول الجوية والأيدي العاملة يعوق قدرة البعثة على زيادة أنشطتها وعملياتها الردعية.

37 – وفي منطقة تمبكتو، تشهد الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المتطرفة العنيفة على نطاق وحجم نفوذها وامتدادها، من خلال التخويف، والتهديد، والابتزاز، والاختطاف، وتخريب هوائيات شبكات الهاتف المحمول، بما في ذلك استخدام الأجهزة المتفجرة. وازدادت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التهديدات التي أطلقتها هذه الجماعات. وفي المناطق المتضررة، تواصل الجماعات المتطرفة العنيفة فرض قواعد جديدة باستخدام التهديدات والأساليب الإرهابية مع ما يترتب على ذلك من عواقب على المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء. ففي بعض مناطق غورما في منطقة تمبكتو، واصلت القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة تنفيذ عمليات الردع لطمأنة السكان المدنيين من تهديدات هذه الجماعات.

ألف – الهجمات غير المتكافئة وغيرها من الهجمات

38 – سُجِّل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021 ما مجموعه 53 حادثة انطوت على استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وهو ما يمثل أعلى مجموع شهري في مالي منذ إنشاء البعثة. ومن بين هذه الهجمات، شُنَّ 42 هجوما ضد بعثة الأمم المتحدة (23 هجوما في كيدال، و 9 في غاو، و 6 في موبتي، و 2 في ميناكا، و 2 في تمبكتو) ما أسفر عن إصابة 16 من حفظة السلام ومقتل 9 منهم. وهذا ما يمثل زيادة في الهجمات مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث سُجل 34 هجوما ضد بعثة الأمم المتحدة و 19 هجوما ضد قوات الدفاع والأمن المالية، وأسفر ذلك عن إصابة 48 من حفظة السلام. وقد وقع أخطر هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على بعثة الأمم المتحدة في 2 تشرين الأول/أكتوبر ضد قافلة لوجستية في كيدال، ما أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين. وفي حادث خطير آخر، قُتل مقاول مدني تابع للبعثة في 3 كانون الأول/ديسمبر، عندما تعرضت قافلة لوجستية تابعة لقوة البعثة لإطلاق النار في منطقة غاو. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، توفي أحد حفظة السلام متأثرا بجروح أصيب بها خلال هجوم بجهاز متفجر يدوي الصنع في 22 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، اصطدمت قافلة لوجستية تابعة للبعثة كانت متجهة من دوينتزا إلى سيفاري بجهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من قرية مبيبا، التابعة *لبلدية* ليوول غيو، في *دائرة* ومنطقة بانديغارا، الواقعة على بعد 70 كيلومترا تقريبا شمال شرق سيفاري، ما أسفر عن مقتل سبعة من حفظة السلام وإصابة ثلاثة آخرين.

39 – ونُفِّذ ما مجموعه 68 هجوما من الهجمات غير المتكافئة ضد القوات الوطنية والدولية وبعثة الأمم المتحدة والجماعات المسلحة الموقِّعة على الاتفاق، بما في ذلك 45 هجوماً وقعت في الشمال (22 في كيدال، و 11 في غاو، و 11 في تمبكتو، و 1 في ميناكا). وشهدت المنطقة الوسطى 18 هجوما (14 في موبتي و 4 في سيغو). وسجلت المنطقة الجنوبية 4 هجمات في كوليكورو، و 1 في كايس. وهذا ما يشكِّل زيادة في عدد الهجمات التي شُنّت في وسط مالي مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، التي سُجل خلالها 27 هجوماً على قوات الأمن والجماعات الموقعة. واستُهدفت قافلة لوجستية تابعة للقوة الدولية في حادث

انطوى على اسـتخدام جهاز متفجر يدوي الصـنع أدى إلى إصـابة مدنيين اثنين في 4 تشـرين الأول/أكتوبر بين بوريم وتاركينت، بمنطقة غاو.

40 - واســـتُهدفت قوات الدفاع والأمن المالية في 28 هجوما (8 في موبتي، و 8 في تمبكتو، و 4 في كوليكورو، واثنان في كيدال، واثنان في سيغو، وواحد في كايس، وآخر في غاو). وقُتل 40 شخصا (34 من أفراد القوات المســلحة المالية، و 3 من أفراد الشــرطة/الدرك و 3 مدنيين) وأصــيب 52 شــخصــا بجروح (44 من أفراد القوات المسلحة المالية و 6 من أفراد الشرطة/الدرك واثنان من المدنيين). ووقع أكثر الهجمات دموية في 6 تشرين الأول/أكتوبر، في كمين ضد القوات المسلحة المالية، على بعد 14 كيلومترا تقريبا جنوب غرب بانديا‌غارا، في بلدة بانداغارا، التابعة لمنطقة موبتي، ما أسـفر عن مقتل 17 فردا من القوات المسـلحة المالية وإصـابة 11 فردا آخر. واسـتُهدفت جماعة مسـلحة موقعة على الاتفاق (تنسـيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة) في هجوم في بلدية غونزوراي، على بعد 5 كيلومترات جنوب بلدة غاو، ما أسفر عن مقتل 10 أشخاص وإصابة 6 آخرين واختطاف 3 آخرين.

باء - تقديم الدعم إلى مؤسسات الدفاع والأمن المالية

41 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت 42 دورة تدريبية في باماكو والمناطق لصـالح 489 فردا من قوات الدفاع والأمن المالية (من بينهم 176 امرأة). ومن ضــمن هذه الدورات، نُظمت في المنطقة الوســطى والشــمالية 18 دورة تدريبية لصـــالح 168 فردا قوات الدفاع والأمن المالية (من بينهم 8 نســاء). وتتواصــل الشــــراكة مع بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في منطقة الســـاحل من خلال تنظيم الدورات التدريبية المشـتركة واسـتخدام أدوات التقييم. وقد أجرت شـرطة الأمم المتحدة تدريبا قبل النشـر لقوات الدفاع والأمن المالية، ولا سـيما لعناصـر الشـرطة المنتشـرين في مراكز الشـرطة الجديدة التي بنيت في إطار جهود بسـط سلطة الدولة.

42 - وقدمت بعثة الأمم المتحدة الدعم اللوجسـتي لوحدات القوات المسـلحة المالية في جميع أنحاء البلد. وأوفدت قوة بعثة الأمم المتحدة أيضــــا ســـت بعثات للإجلاء الطبي تمكنت من إجلاء 28 فردًا من القوات المسـلحة المالية. وبالإضــافة إلى ذلك، نقلت البعثة أفرادا من القوات المسـلحة المالية من باماكو إلى ميناكا خلال الفترة من 8 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر لدعم إعادة نشر القوات المالية.

جيم - التخفيف من حدة الأخطار الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات

43 - بغية دعم المبادرات التي أطلقتها مالي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظّمت بعثة الأمم المتحدة، بالاشتراك مع الأمانة الدائمة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حملة في باماكو وفي المناطق الوســطى للتوعية بالمخاطر المرتبطة بالاحتفاظ بالأســـلحة والمتاجرة بها بشـــكل غير قانوني.

دال - سيادة القانون

44 - أنشأت وزارة العدل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة، نظاما للمعلومات الإحصائية لصالح قطاع العدل في مالي، وهو أداة إدارية سـتسـهم في تعزيز عمل المحاكم والسـجون في المنطقتين الشـمالية والوسـطى. وواصـلت البعثة تقديم الدعم التقني لتعزيز أمن السـجون، بسـبل منها تنقيح المرسـوم المشـترك بين الوزارات

بشأن الخطة المتكاملة لأمن السجون في 15 و 16 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الدعم من أجل إنشـــاء فريق وطني للتدخل في الســـجون وتدريبه وتجهيزه بهدف تمكين إدارة الســـجون من الاستجابة للاحتياجات الأمنية الداخلية والخارجية.

45 - وواصـــلت بعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم الوحدة القضائية المتخصصة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات القضائية في ملاحقة المتهمين بارتكاب الجرائم الخطيرة. وهذا ما يشـمل تقديم الدعم التقني واللوجسـتي لبعثة أوفدت إلى الموقع في أغيلهوك، بمنطقة كيدال، للتحقيق في الهجوم الذي وقع في 2 نيســـان/أبريل وملاحقة مرتكبيه، والذي تسبب في وفاة أربعة من حفظة السلام. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، تم تحديد 34 شخصا على أنهم من المشتبه فيهم، من بينهم 4 محتجزون في صلة بتلك الهجمات. ويجري حاليا 44 تحقيقًا في المجموع.

46 - ودعمت بعثة الأمم المتحدة الإدارة القضائية في القضايا المتعلقة بمحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان والتهم المتصلة بالإرهاب، بما في ذلك رصد جلسات المحاكمات في ضوء القواعد والمعايير الدولية الواجبة التطبيق في مجال حقوق الإنسان. وقد أنهت السلطة القضائية، على سبيل المثال، جلسة خاصة للمحاكم الجنائية لما عدده 41 محاكمة تتعلق بالإرهاب شملت 53 متهما، وأسفرت عن إدانة 46 متهما. وبذلك يرتفع عدد المشتبه بهم في القضايا المتصلة بالإرهاب الذين حوكموا منذ بدء عمل الوحدة القضائية المتخصصة في عام 2017 إلى 229 شخصًا، صدرت إدانات بحق 189 شخصا منهم، فيما تمت تبرئة 40 شخصا آخر. وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت محكمة القضاء العسكري دورتها الجنائية الأولى لعام 2021 في باماكو، حيث تم النظر في ثلاث قضايا، موزعة ما بين اغتيال وقتل واغتصاب.

رابعًا - حالة حقوق الإنسان

47 - لا تزال حالة حقوق الإنســان تبعث على القلق في أرجاء البلد بما في ذلك التي كانت أقل تضــررا من العنف في السابق. واستهدفت الجماعات المتطرفة بشكل منهجي المدنيين والهياكل الأساسية الحيوية في وسط وشمال مالي، في حين استمرت الهجمات على ضحايا أشكال الرق المعاصرة في الجزء الجنوبي من البلاد. وكانت هناك ادعاءات بارتكاب القوات الوطنية انتهاكات جســيمة أثناء مكافحة الإرهاب أو العمليات العسكرية، ولا سيما في المنطقة الوسطى. وظلت حالة النساء والأطفال في ظروف النزاع مزرية.

48 - وفي ظل هذه الخلفية، وثقت بعثة الأمم المتحدة 324 اعتداء على حقوق الإنســـان (92 انتهاكًا) و 232 تجاوزًا. وشـملت تلك الحالات الإعدام خارج القضـاء أو بإجراءات موجزة أو تعسّفاً (16)، وعمليات القتل الأخرى (84)، والإصـــابة بجروح (94)، وحالات الاختطاف أو الاختفاء القســـري (60)، والتعذيب أو ســـوء المعاملة (1)، والاعتقالات والاحتجازات غير القانونية، ولاســـيما حالات الاحتجاز المطوَّل والانتهاكات لضـــمانات المحاكمة وفق الأصـــول القانونية في القضـــايا المتصـــلة بالإرهاب (69)، وحالات التهديد بالقتل والتخويف، وحصـــار الســـكان المدنيين، وتدمير الممتلكات المدنية ونهبها، وســـرقة الماشـــية، والتشريد القسري.

49 - وظل وسط مالي بؤرة العنف، فقد جرى توثيق انتهاكات وتجاوزات جسيمة في مناطق باندياغارا (65)، ودوينتزا (2)، وموبتي (51)، وســيغو (57). وتم أيضـــا توثيق انتهاكات وتجاوزات في مناطق ديوالا (1)، وغاو (26)، وكوتيالا (1)، وميناكا (20)، وسيكاسو (4)، وتمبكتو (22)، وكذلك في مقاطعة باماكو (75).

50 - وكان مرتكبو هذه الانتهاكات والتجاوزات من القوات الوطنية (22)، والقوات الإقليمية أو الدولية (1)، والجماعات المسلحة الموقعة والممتثلة (17)، والجماعات والميليشيات المسلحة القبلية (21)، والجماعات المسلحة المتطرفة (194). ولم تحترم السلطات القضائية بصورة كاملة المحاكمة وفق الأصول القانونية لما عدده 69 مشتبها بهم في القضايا المتصلة بالإرهاب.

51 - وسَجَّلت الأمم المتحدة زيادة في عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال (252 انتهاكًا، مقابل 228 انتهاكا وقعت خلال الفترة السابقة). ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم (102) والعنف الجنسي ضد الأطفال (16) سائدا، في حين تم التحقق أيضا من القتل والتشويه (22). وقد فُصل ما مجموعه 91 طفلا من الأطفال الملحقين بالجماعات المسلحة وتسليمهم إلى الجهات المدنية الفاعلة في مجال حماية الطفل. وتم التحقق من وقوع 26 هجوما على المدارس. ومما يثير القلق أن ما لا يقل عن 664 1 مدرسة ظل خارج نطاق الخدمة، ويرجع ذلك في الغالب إلى انعدام الأمن، لا سيما في المناطق الوسطى وكذلك في تمبكتو، ما أثر على 200 499 طفل و 984 9 معلمًا على الأقل. ووقعت أيضًا 57 حادثة تم التحقق منها مُنع فيها وصول المساعدات الإنسانية. ومن بين الانتهاكات الجسيمة البالغ عددها 252 انتهاكا، نُسب 122 انتهاكا إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية، في حين نسبت انتهاكات أخرى إلى تنسيقية الحركات الأزوادية (62)، والائتلاف (27)، وصيادي الدوزو التقليديين (14)، وجبهة تحرير ماسينا (9)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (7)، والقوات المسلحة المالية (5)، وجماعة دان نان أمباسوغو (4)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (2). وتم التحقق من انتهاكات خطيرة في وسط مالي (95 انتهاكا)، بينما تم التحقق من انتهاكات أخرى في غاو (71)، وكيدال (37)، وميناكا (19)، وتمبكتو (28)، وسيكاسو (1)، وباماكو (1).

52 - ووثقت بعثة الأمم المتحدة، من خلال ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ، 14 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع، وهو ما يشكل زيادة قدرها 9 حالات مقارنة بالفترة السابقة. وشملت هذه الحالات حالات زواج قسري ومبكر انطوت على ست فتيات في كارو - غورما، بمنطقة غاو، وحالات اعتداء جنسي على أربعة مهاجرين ذكور بالغين، ومحاولة اغتصاب ثلاث مهاجرات بالغات من جانب مهربين مسلحين في منطقة تمبكتو - وكلها حوادث وقعت في أواخر أيلول/سبتمبر. وزُعم أن 12 عنصرا من القوات المسلحة المالية اغتصبوا امرأة بشكل جماعي في المعسكر الواقع في بلدة موبتي في 22 تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت المجموعتان الفرعيتان المعنيتان بالعنف الجنساني في غاو وموبتي عن قيام عناصر متطرفة بإجبار الوالدين على تقديم بناتهم (البالغات والطفلات على حد سواء) مقابل حمايتهم. وقيل إن اثنين من الآباء في أنسونغو قتلا على أيدي الجناة عندما تصديا لهذه الممارسة. وفي دائرة غاو، زعم أن عناصر متطرفة اختطفت فتيات أثناء حفلات زفاف، واغتصبوهن.

53 - وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الحكومة الانتقالية في مالي والأمم المتحدة خطة عمل لتنفيذ أحكام بلاغ مشترك يتناول العنف الجنسي المتصل بالنزاع وقّعه الطرفان في آذار/مارس 2019. ومن شأن تنفيذ خطة العمل هذه أن يضمن امتثال البلد لالتزامه بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتصدي له قضائيًا، وتقديم الدعم الشامل للناجيات منه.

54 - وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني، أمر أحد قضاة التحقيق باعتقال 21 شخصا من المشتبه في تأييدهم للرق، وجميعهم من الرجال، لدورهم المزعوم في الهجمات العنيفة على ضحايا الرق في قرية سوروبيري، بمنطقة كايس، يومي 28 و 29 أيلول/سبتمبر. وهؤلاء المشتبه فيهم محتجزون في السجن المركزي في ناحية

كايس. ويأتي هذا التطور لاحقًا لجهود الدعوة القوية التي بذلتها الأمم المتحدة بهدف اتخاذ تدابير ملموسة للمساءلة بغية مكافحة هذه الظاهرة في المناطق المتضررة.

55 - ووفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، أجرت بعثة الأمم المتحدة 19 تقييما للمخاطر فيما يتعلق بطلبات قدمتها قوات غير تابعة للأمم المتحدة للحصول على الدعم من الأمم المتحدة (9 تقييمات لقوات الدفاع والأمن المالية و 10 تقييمات للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل). وفي هذا الصدد، أُوصيت الكيانات التي تطلب الدعم باتخاذ عدة تدابير تخفيفية لتعزيز امتثالها لحقوق الإنسان والحث على إجراء تحقيقات في أي انتهاكات قد تقع في نهاية المطاف. ويلزم بذل المزيد من الجهود لضمان التنفيذ الفعال لهذ التدابير التخفيفية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم توعية 19 عنصرا من القوة المشتركة و 10 عناصر من قوات الأمن والدفاع المالية بشأن سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

خامسا - الحالة الإنسانية

56 - إن تدهور الحالة الأمنية لا يحد فحسب من وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، بل إنه يحد أيضا من قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار الحوادث الأمنية على محاور الطرق الرئيسية، والهجمات على الجسور، والهياكل الأساسية للاتصالات التي تؤثر على وصول المساعدات الإنسانية.

57 - ولا يزال عدم الاستقرار وانعدام الأمن يجبر الناس على التشرد ويزيد من الاحتياجات الإنسانية؛ فقد تضاعف التشريد الداخلي أربع مرات تقريبا في غضون عامين، إذ تجاوز عدد المشردين داخليا 000 400 شخص حتى 7 كانون الأول/ديسمبر، منهم 64 في المائة أطفال، و 55 في المائة نساء وفتيات. ويمكن تفسير هذه الزيادة بتدهور الحالة الأمنية في مناطق سيغو، وموبتي، وتمبكتو. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، كان لا يزال أكثر من 000 154 لاجئ مالي في البلدان المجاورة، لا سيما بوركينا فاسو وموريتانيا. وتستضيف مالي نحو 000 45 لاجئ وتقدم الحماية والمساعدة لهم، معظمهم من بوركينا فاسو (000 13)، والنيجر (000 17)، وموريتانيا (000 15).

58 - وقد أدى النزاع والعنف والآثار الناجمة عن تغير المناخ إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى حدود مثيرة للقلق. فهناك حاليا 1,3 مليون شخص في حاجة فورية إلى المساعدة الغذائية. وبلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات مرتفعة جدا في مناطق غاو (41,5 في المائة)، وموبتي (40,8 في المائة)، وكيدال (29,6 في المائة)، وتمبكتو (26,5 في المائة)، وكوليكورو (26,1 في المائة).

59 - ولا يتناسب التمويل مع تزايد الطلبات على المساعدات الإنسانية. وتدعو خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021 إلى تخصيص 563 مليون دولار لتقديم المعونة إلى 4,7 ملايين شخص. ففي 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، لم يُحشد سوى 38 في المائة من الأموال المطلوبة. وبالرغم من صعوبة السياق، ومحدودية التمويل والوصول، تمكنت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من مساعدة 2,5 مليون شخص حتى الآن في عام 2021 من خلال الدعم المقدم في مجالات الأمن الغذائي، والتدابير المتصلة بالمياه والصرف الصحي، والصحة، والتغذية والتعليم، والمأوى، والحماية.

سادسًا – الحالة الاقتصادية

60 – من المتوقع أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي انخفض إلى -1,2 في المائة في عام 2020 خلال الجائحة، ليصبح ما بين 2,5 و 4,6 في المائة في عام 2021. بيد أن الأزمات السياسية والأمنية والصحية والإنسانية السائدة أعاقت التنمية الاقتصادية؛ فقد بلغت النسبة التقديرية للفقر المدقع 41,9 في المائة على المستوى الوطني في عام 2020، ولا يزال عدم المساواة آخذًا في الازدياد منذ عام 2016، وهذا ما يزيد من محنة السكان. وفي الميزانية الوطنية لعام 2022، تم زيادة الإنفاق على الأمن بنسبة 21 في المائة ليصبح 357,7 مليون دولار، متجاوزة بذلك الزيادة على الصحة (11 في المائة) والتعليم (4,4 في المائة)، رغم أن 30 في المائة فقط من الأطفال يذهبون إلى المدارس، و 50 في المائة من الناس يحصلون على الرعاية الصحية.

61 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت بعثة الأمم المتحدة على تنفيذ 31 مشروعا من المشاريع السريعة الأثر، يبلغ مجموعها 1,35 مليون دولار، لتوفير هياكل أساسية صغيرة وخدمات أساسية للسكان الضعفاء، وبناء القدرات والتدريب، وإدرار الدخل، والزراعة، والتماسك الاجتماعي، وتسوية النزاعات، وسيادة القانون، وتقديم الدعم للسلطات المحلية وقوات الأمن. واستهدف نحو 35 في المائة من المشاريع (11) وسط مالي، بينما استهدفت نسبة 65 في المائة (20) مشروعا شمال مالي.

62 – وأطلق الصندوق الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي أربعة مشاريع جديدة في الفترة المشمولة بالتقرير، بمبلغ إجمالي قدره 2,5 مليون دولار. وهذه المشاريع، التي تركز أساسا على منطقة غاو، تدعم توزيع المياه، وتنمية المحاصيل المروية، وقدرة السكان المحليين على الصمود، والمساعدة في نقل 000 2 جندي لنشرهم في وحدات جديدة، في إطار إعادة تشكيل قوات الأمن.

سابعًا – الاتصالات الخارجية

63 – زادت بعثة الأمم المتحدة من نطاق تواصلها باستخدام ما بحوزتها من الوسائط المتعددة ووسائل التواصل الاجتماعي وذلك من خلال الاتصالات التفاعلية المباشرة مع المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين في مالي، ومع النساء والشباب. وبُذلت جهود مماثلة للتوعية في بلدان المنطقة، استهدفت في معظمها البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة. وكان تجديد التواصل مفيدا في تحسين فهم ولاية البعثة.

64 – وعرضت بعثة الأمم المتحدة أيضا ما حققته من إنجازات من خلال سردها بشكل قصصي، وتسليط الضوء على تجارب المستفيدين، ولا سيما في المناطق الوسطى والشمالية. وشمل ذلك إبراز الآثار الملموسة لوجودها في البلد ومكافحة المعلومات المضللة.

ثامنا - قدرات البعثة

الأفراد العسكريون

65 - في 13 كانون الأول/ديسمبر، بلغ عدد الأفراد العسكريين الذين نُشروا 824 12 فردا، وهو ما يمثل نسبة 96,52 في المائة من القوام المأذون به البالغ 286 13 فرداً، من بينهم 485 ضابطا من ضباط الأركان، و 339 12 فردا من أفراد القوة. وشكلت النساء نسبة 4,31 في المائة من الأفراد العسكريين.

أفراد الشرطة

66 - حتى 13 كانون الأول/ديسمبر، بلغ ملاك شرطة الأمم المتحدة 1740 فردا، وهو ما يمثل نسبة 90,63 في المائة من القوام المأذون به البالغ 920 1 فردا، من بينهم 289 من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 451 1 من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة. ومن المهم ملاحظة أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة لا تزال غير مكتملة. وبلغت نسبة النساء 20,29 في المائة من أفراد الشرطة المقدَّمين من الحكومات و 12,70 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكَّلة.

الموظفون المدنيون

67 - في 31 تشرين الأول/أكتوبر، نُشر 93 في المائة من جميع الموظفين المدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة، 43 في المائة منهم موظفون دوليون، و 10 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و 47 في المائة من الموظفين الوطنيين. ومثَّلت النساء نسبة 30 في المائة من الوظائف الدولية، و 43 في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و 17 في المائة من الوظائف الوطنية.

سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

68 - في ضوء استئناف الهجمات الإرهابية، بما في ذلك إطلاق النار المباشر وغير المباشر، إضافةً إلى تكرار استخدام الطائرات المسيَّرة المجهولة الهوية التي تحلق فوق معسكرات بعثة الأمم المتحدة، خضع أمن مباني الأمم المتحدة لأعمال الصيانة والتحسينات وتعميم استخدام حلول تقنية مبتكرة. فقد تم تعزيز نُظم الأمن والدفاع في معسكرات البعثة في المناطق المجاورة في أغويلهوك، وأسونغو، وبير، ودوينتزا، وميناكا، وغاو، وغوندام، وكيدال، وموبتي، وتيساليت، وتمبكتو.

69 - واستمر تطبيق إجراءات الحماية والوقاية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء البعثة، بما في ذلك العزل الذاتي لدى العودة من الخارج. وواصلت البعثة تبسيط تدابير الوقاية والتخفيف، بما في ذلك الرقابة المعززة، واقتفاء أثر المخالطين وتعقبهم؛ وإجراءات الحجر الصحي، والطرائق الرامية إلى كفالة السلامة والصحة عند العودة إلى العمل وفي تناوب القوات. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت بعثة الأمم المتحدة قدمت 371 27 من لقاح كوفيد-19.

السلوك والانضباط

70 - لم يُسجَّل أي ادعاء واحد بالاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال الفترة قيد الاستعراض. وواصلت بعثة الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيان، من خلال توفير التدريب التوجيهي والتنشيطي لجميع فئات الموظفين. وظلت بعثة الأمم المتحدة أيضا تقوم

بأنشطة التوعية، بما فيها إذكاء وعي السكان المحليين، كما واصلت تقديم المساعدة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

القضايا البيئية

71 - واصلت بعثة الأمم المتحدة كفالة الرصد البيئي للمعسكرات ومرافق المقاولين. وحصلت على 71 نقطة من أصل 100 نقطة منحتها إدارة الدعم العملياتي على سجلها المتعلقة بالأداء البيئي للفترة المالية 2020-2021، وهو ما يمثل تحسنًا خطيًا مقارنة بالسنوات السابقة. وطرأت تحسينات رئيسية على الركيزتين المتمثلتين في المياه ومياه المجاري، والتأثير الأوسع نطاقًا.

تاسعًا - الملاحظات

72 - يساورني قلق عميق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في مالي، الذي يتسم بزيادة الهجمات التي تستهدف المدنيين وحفظة السلام في وسط البلد وشماله، وباتساع نطاق التهديد الإرهابي في الجنوب. وأشعر بالحزن إزاء الخسائر المأساوية في الأرواح التي تعرض لها العديد من المدنيين وتسعة من حفظة السلام التابعين للبعثة منذ صدور تقريري السابق. وهذا ما يستدعي اتخاذ الحكومة الانتقالية تدابير عاجلة للتصدي للتحديات الأمنية القائمة، وتحسين حماية المدنيين، وزيادة وجود الدولة في المناطق مثار القلق، فضلًا عن إجراء إصلاحات في الأمد الطويلة لمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بالحوكمة والعجز، وكذلك استمرار الدعم الدولي.

73 - وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة إلى كفالة اختتام عملية الانتقال السياسي الجارية في الوقت المناسب؛ إذ ينبغي ألا يدخر أي جهد لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هذه الغاية وإرساء الأسس الكفيلة بتحقيق استقرار دائم. وأحث الحكومة الانتقالية وجميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على العمل معا والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات السياسية والمؤسسية الضرورية والجدول الزمني الانتخابي لتمهيد الطريق للانتقال إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا. وستعمل الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على دعم مالي في طريقها نحو تحقيق هذه الغاية.

74 - وسيواصل الممثل الخاص وأعضاء لجنة المتابعة المحلية المعنية بالانتقال السياسي إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بنشاط بغية إيجاد حلول توافقية للتحديات الناشئة.

75 - ولا زال القلق يساورني إزاء بطء التقدم في تنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بالالتزامات المعلنة بالتقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة، هناك حاجة إلى إحراز تقدم ملموس في هذه النقطة المرجعية التي طال انتظارها. ولا يزال استكمال نشر الوحدات المعاد تشكيلها في شمال مالي يشكل أولوية هامة. وينبغي التخلي عن أساليب المماطلة من أجل المصلحة المشتركة للسلام والتنمية. كما ينبغي معالجة الاختلافات في إطار الآليات القائمة. ولذلك، يساورني القلق من توقف المناقشات داخل الإطار التشاوري القائم فيما بين الأطراف المالية. وأحث الأطراف الموقعة على أن تستأنف، دون مزيد من التأخير، المشاورات بشأن تنفيذ التزامات كل منها. وأرحب بالتزام فريق الوساطة الدولية بالاضطلاع بدور أكبر، بما في ذلك الاستفادة من سلطات التحكيم لديه، بغية مساعدة الأطراف على كسر الجمود وبناء الثقة المتبادلة. ويجب أيضا زيادة تعزيز المشاركة الفعالة للنساء في عمليتي السلام والسياسة. وفي هذا الصدد، يلزم بذل جهود أكبر لتفعيل المرصد النسائي.

76 - وأشـــعر بالهلع إزاء الهجمات المميتة التي شـــنتها جماعات إرهابية ومتطرفة عنيفة على المدنيين وعلى القوات الوطنية والإقليمية والدولية في مالي ومنطقة الساحل. فالهجمات الوحشية التي استهدفت قوات الأمن والمدنيين خلال الأشهر الماضية تؤكد مجددًا الحاجة الملحة إلى تكثيف الاستجابات السياسية والأمنية الشـاملة للتهديد المتوسـع المتمثل في التطرف العنيف. ويسـاورني القلق بوجه خاص إزاء الحالة في وسـط مالي، حيث يؤثر وجود الجماعات المتطرفة العنيفة وسائر الجماعات المسلحة تأثيرا سلبيا على حياة معظم المجتمعات المحلية. فهذه الجماعات تنشر العنف والتهديدات الجسدية والخوف وتوسع نطاق سيطرتها على العديد من الأراضي، بالتزامن مع إنشاء أشكال بديلة وقمعية للحكم. ويبذل حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة قصارى جهدهم لتنفيذ ولايتهم في هذه المنطقة الأكثر تقلبًا، معرضين حياتهم لخطر كبير. ويساورني قلق عميق إزاء الزيادة الكبيرة التي شهدتها مؤخرا الهجمات، التي تتزايد أساليبها تطورا، على معسكرات بعثة الأمم المتحدة وموظفيها. إذ كان تســعة من حفظة الســلام فقدوا أرواحهم بســبب هذه الهجمات منذ تقريري السابق، وجادوا بأرواحهم في خدمتهم من أجل السلام. وإنني أدين هذه الأعمال الشنيعة بأشد العبارات وأشير إلى أنها قد تشكل جريمة ضد الإنسانية. وأحث السلطات المالية على محاسبة الجناة.

77 - وأرحب بجهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى وضـع استراتيجية موحدة شاملة بقيادة سياسية لوسط مالي، وأشجع على تنفيذها بفعالية بعد وضعها في صيغتها النهائية. وسيكون الالتزام على أعلى مستوى من السـلطات الوطنية أمرا بالغ الأهمية في هذا الصـدد. وسـتظل بعثة الأمم المتحدة تشـارك بنشـاط في هذه العملية. وفي هذا الصدد، أكرر تأكيد دعوتي إلى زيادة قدرة أفراد البعثة النظاميين على تعزيز إمكانية البعثة لدعم الســلطات الوطنية في حماية المدنيين، على النحو الموصـــى به في تقريري عن تكيف البعثة القوام المأذون به لها (S/2021/657).

78 - وتتواصل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بلا هوادة في أنحاء عديدة من مالي. وإنني أدين بشدة هذه الانتهاكات وأدعو إلى إجراء تحقيقات سـريعة لتقديم الجناة إلى العدالة، وهذا ما يكتسـي أهمية خاصـة عندما تنطوي هذه الانتهاكات على عناصـر من قوات الدفاع والأمن. ويجب احترام حقوق الإنسـان والقانون الدولي الإنساني. فعدم الوفاء بهذه الالتزامات القانونية الدولية يؤدي إلى إضعاف الثقة في مؤسسات الدولة، ويعزز بشكل غير مباشر الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات الإرهابية والإجرامية. وأرحب بالتزام الحكومة الانتقالية المعلن بالتصـــدي للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان وأكرر تأكيد استعداد الأمم المتحدة المستمر لدعم هذه الجهود.

79 - ويحدوني الأمل إزاء تجدد الزخم في وضـع وتنفيذ خطط عمل لمعالجة قضـايا العنف الجنسـي في حالات النزاع والأطفال المتضـــررين من النزاعات المســلحة. وإن توقيع الحكومة الانتقالية على خطة عمل للتصـدي للعنف الجنسـي في حالات النزاع يتيح فرصـة هامة للتوصـل إلى حلول دائمة للأسـباب الهيكلية للعنف الجنسي والجنساني في مالي.

80 - وأثني على الممثل الخاص، وعلى الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين التابعين لبعثة الأمم المتحدة، وأعضـاء فريق الأمم المتحدة القطري. وهم يعملون في ظل ظروف صـعبة لدعم الحكومة الانتقالية والسكان في مالي في تحقيق السـلام والأمن والتنمية بصـورة مسـتدامة. وإنني أدين بأشـد العبارات الهجمات الإرهابية على موظفي الأمم المتحدة ومنشـآتها، وأحث السـلطات الوطنية على الإسـراع في التحقيق في هذه الجرائم وملاحقة مرتكبيها قضـائيا. وأظل مدينًا للمنظمات الإقليمية، والجهات الشـريكة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية، على إسهامها القيم في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار

للحالة في مالي والتخفيف من معاناة الشـــعب المالي الذي يتحمل وطأة العنف. وأدعو الجهات المانحة إلى مواصلة توفير الموارد التي تمس الحاجة إليها تلبيةً للاحتياجات الإنسانية. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني للبلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد شـرطة، ولأعضـاء مجلس الأمن والدول الأعضـاء لما تقدمه من دعم لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايتها.

المرفق

خريطة

